أيضاً، صرّح وزير الخارجية البريطاني، في ١٨ أيار (مايو)، قائلاً: «اننا لا يمكننا السماح بقيام وضع خطير جداً في الشرق الأوسط في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة في اختيار رئيس جديد لها»[٦٤].

ولكن، مع الضغوط الاميركية العديدة، ذهب الأوروبيون إلى مؤتمر البندقية وهم يعلمون انهم لن يستطيعوا أن يعبّروا أو يقرّروا، بكل حرية وصدق. وكان في نيتهم عدم ازعاج واشنطن والرئيس كارتر. فاعلن كل من وزير خارجية ايطاليا، ورئيسة وزراء بريطانيا بأنه لن يصدر أي قرار قد يضعف اتفاقيات كامب ديفيد[٦٥]. وحدثت انقسامات داخل مؤتمر وزراء خارجية السوق المشتركة في البندقية، الذي عقد في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٨٠. فالدانمارك وهولندا، وإلى حد ما، المانيا الغربية، كانوا لا يريدون اصدار قرار يتخطّى القرارات السابقة. أما فرنسا وايطاليا ولوكسمبرغ فكانت كل منها تضغط للاعتراف بشكل ما بـ م.ت.ف. وإشراكها في أي مفاوضات سلام. أما بريطانيا فكانت تفضل الاشارة إلى م.ت.ف. وإشراكها في المفاوضات، لكن دون الاعتراف بها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني[٦٦]. وقد جاء البيان عن الشرق الأوسط يعلن استناد البلدان التسعة إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولي، و«حق كل دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الوجود والأمن، والعدالة لجميع الشعوب، مما يؤمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان لبلدان المنطقة جميعاً الحق في العيش في سلام ضمن حدود آمنة معترف بها ومضمونة». «وان الدول التسع تعلن استعدادها للمشاركة، في اطار تسوية شاملة، في نظام من الضمانات الدولية الحسيّة والملزمة، بما في ذلك الضمانات الميدانية». وان المشكلة الفلسطينية، التي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أن تجد أخيراً حلاً عادلاً؛ فالشعب الفلسطيني الذي يعي وجوده كشعب، يجب أن يتاح له، في طريقة ملائمة محددة، وفي إطار التسوية السلمية الشاملة، ممارسة حقه في تقرير المصير، ممارسة كاملة». «وان هذه المبادىء تفرض نفسها على جميع الأطراف المعنيين، وتالياً، على الشعب الفلسطيني وعلى م.ت.ف. التي يجب اشراكها في التفاوض». وان الدول التسع، لا تقبل أية مبادرة من جانب واحد، تستهدف تغيير وضع القدس. وتذكّر بضرورة ان تضع اسرائيل حداً لاحتلالها المستمر للأراضي منذ نزاع ١٩٦٧، كما فعلت بالنسبة إلى جزء من سيناء. وأعلنت تلك الدول ان المستوطنات الاسرائيلية تشكل عقبة أمام عملية السلام[٦٧].

وهكذا استُبعد أي إجراء بشان الشرق الأوسط، واكتفي باعلان المبادىء العامة التي نص عليها قرار المجلس الأوروبي في نيسان (ابريل) ١٩٨٠؛ كما لم يعترف بـ م.ت. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. بهذا يمكن القول ان المبادرة الاوروبية جاءت مكمّلة لاتفاقيات كامب ديفيد.

على أنه لا يمكن الانكار ان تقدما قد حدث في الموقف الأوروبي، عند القياس مع الماضي؛ لكن ذلك التقدم محدود وشحيح، وغير كاف. لقد ظلت أوروبا، حتى الآن، أسيرة الموقف الأميركي. فهل ستستطيع اثبات استقلاليتها عبر مبادرتها المرتقبة، إذا كان